

صور من الإساءات والاعتداءات الجنسية على الأطفال – استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية (1)

ما هو استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية؟

تم في البروتوكول الاختياري – 2000 لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حول بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في الأعمال الإباحية تعريف تعبير "استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية" بأنه "أي عرض بأية وسيلة كانت لطفل منهمك في نشاطات جنسية مكشوفة، حقيقية كانت أو تشبیهية، أو أي عرض للأعضاء الجنسية للطفل لأغراض جنسية بالدرجة الأولى". أما التعريف الحالي لمجموعة الإنترنت المختصة بالجرائم ضد الأطفال فجاء كما يلي: "أية وسيلة لتصوير الاستغلال الجنسي للطفل أو الترويج لهذا الاستغلال بما في ذلك المادة المكتوبة أو المسموعة التي تركز على سلوك الطفل الجنسي وأعضائه التناسلية".

وعلى العموم فإن هذين التعريفين نموذج، مألوف على نطاق واسع، لصياغات يمكن أن توجد في أماكن أخرى ضمن نطاق الاختصاصات القضائية الوطنية. إذ يتحدث كل منهما عن الصور المرئية، وصور وعروض للنشاط الجنسي الذي ينخرط فيه الطفل، رغم أن تعريف "الطفل" في القوانين الوطنية يتفاوت بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى. كما أن عمر الشخص الذي يُسمح له قانونياً بالانخراط في الفعاليات الجنسية يختلف هو الآخر من دولة إلى دولة. ويمكن أن يتراوح سن الإدراك الجنسي (موافقة المرء على ممارسة الجنس) من اثنتي عشرة سنة في حده الأدنى إلى السن الأكثر شيوعاً وهو سن السادسة عشرة – وإن كانت بعض الدول تشترط أن يكون العمر سبع عشرة سنة أو ثمانية عشرة سنة، بينما لا توجد حدود قانونية على الإطلاق عند دول أخرى، وأحياناً تشترط أن يبدأ الاتصال الجنسي الشرعي عند الزواج أو عند الوصول إلى سن البلوغ. وتؤكد التعريفات عموماً على الطابع الجنسي للعرض مميّزة صور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، مثلاً، عن الصور البريئة كل البراءة لصغار الأطفال كأن تكون ضمن إطار أسري، أو على الشاطئ حيث قد يكون الأطفال في حالة تجرد من الملابس كلياً أو جزئياً، أو منهمكين في فعاليات أخرى تكون لائقة، ضمن السياق، بالنشاط المشروع الأوسع نطاقاً والمبين في الصورة.

كما أن التركيز على الطابع الجنسي للصورة يتيح لنا المجال لتمييز صور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية عن صور التعري (لأغراض غير جنسية). أو عن التمثيل التقليدي المتعارف عليه بالرموز (الأيقوني)، أو عن أشكال فنية أخرى، حيث قد يربط السياق العام صور الأطفال العراة أو الذين يرتدون ملابس لا تكاد تستر أجسامهم، والتي يُعرضون فيها، في الغالب، على هيئة ملائكة أو قديسين... قد يربطها بالمعتقدات الدينية أو بأشكال العبادة. وفي هذه الحالة فإن تعري الأطفال، الكامل أو الجزئي، ضمن هذا السياق، بسبب بعده عن الطابع الجنسي، يمكن الفنان من استخدامه من أجل إبراز أفكار الطهر والبراءة في الأطفال.

وتسعى بعض التعريفات إلى تغطية كل أنواع التمثيل المرئي و/أو المواد المسموعة، بينما تستبعد تعريفات أخرى اللوحات والرسومات أو النصوص. وهناك بعض الجهات القضائية التي تستثنى الصور الرمزية الفكاهية (الكرتون) والصور "المشكلة" لأن الطفل الحقيقي هنا لم يخضع لاعتداء جنسي، بينما هناك جهات قضائية أخرى لا تعتمد هذا النوع من التمييز.

والعامل الحاسم في تعريف ما يُكون صوراً لاستخدام الأطفال في أعمال إباحية هو غياب الموافقة (المقرونة ببلوغ سن الإدراك الجنسي). فالطفل لا يستطيع الموافقة حتى ولو بدا وكأنه يقول "نعم". وهذا وحده، أي غياب الموافقة الصحيحة هو الذي يولد العنصر الأساسي لعدم مشروعية هذا الاستخدام. وهنا تمسّ هذه الحقيقة القانونية، التي لا مفرّ منها، كل جزء في سلسلة العرض ابتداءً من المنتج الأصلي للمادة، مروراً بالموزع والناشر، وانتهاءً بالمالك لصور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، أو المحتفظ بها في حيازته.

وعندما يكون سن الإدراك الجنسي مختلفاً عن سن الرشد، فإن على القانون أن يوضح أن القاصر شرعاً لا يوافق تحت أية ظروف على المشاركة في عمليات تصوير إباحية.

ويجب أن يسمح ذلك للسلطات بالتدخل من أجل حماية اليافعين، الذين وإن كانوا قد اجتازوا العوائق القانونية أمام ممارسة الجنس بالتراضي (الموافقة)، فإنهم مع ذلك قد يظلون مفتقرين لاتخاذ القرار الناضج لتقرير ما إذا كانوا يسمعون أو لا يسمعون بالتقاط صور لهم أو تصوير أفلام لهم في أوضاع كهذه، ولا سيما أنهم قد يكونون بذلك يوافقون على إيجاد سجل دائم لهم يمكن أن يؤرقهم طيلة ما تبقى من أيام حياتهم.

وهذا أمر هام لأسباب ليس أقلها أن الفروق في التعريفات القانونية بين الدول وتصورات أجهزة الشرطة المحلية، تعنى من ناحية عملية، زيادة الاحتمال القائل: إن الأنواع الوحيدة من الحالات التي لا يُحتمل وجود عقبات قانونية فيها أمام التعاون بين الجهات المكلفة بتطبيق القانون الوطني، هي الحالات التي يكون اليافعون المتورطون في الصور الإباحية فيها، هم بكل وضوح من اليافعين الذين دون سن "القاسم المشترك الأدنى". ومن ناحية عملية، فإن هذا يعني أنه لا يمكن ضمان تعاون الشرطة عبر الأقطار إلا في الحالات التي يكون فيها الضحايا بوضوح دون سن البلوغ، أو حيث لا توجد دلائل ظرفية أو جسدية أخرى تدل على أن الطفل وصل إلى مرحلة من مراحل النضوج الجنسي.

وهناك شكوك قوية بأن هذا يحدث أيضاً ضمن اختصاصات قضائية وطنية متعددة؛ ففي غياب أي بيّنة مناقضة في الصورة نفسها، تتجه السلطات نحو تجاهل التحقيق أو إعطائه أولوية متدنية في صور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية حيث يكون سن اليافعين المتورطين غير محدّد. ومن ناحية عملية، فإن معنى ذلك أن أي طفل يتم التقاط صورة إباحية له مع وجود شعر البلوغ على مناطق معينة من جسمه ولديه أعضاء جنسية مكتملة النمو، ووجود أثناء ناضجة في حالة البنات، سيتم التعامل معه على أنه بالغ سن الرشد. وبعبارة موجزة، فإن بعض الأطفال قد يجري حرمانهم من حماية القانون بسبب هذه الخصائص الجسدية.

هل استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية ضارّ؟

إن استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، على العموم، جريمة في حد ذاتها ولذاتها، كما أنها أيضاً صورة لمشهد جرميّ قد يوفر بيّنة على مزيد من الجرائم ضد طفل أو أطفال. ويمكن أن تتكون من انخراط طفل أو أطفال في سلوك جنسيّ للطفل وحده أو مع واحد أو أكثر من الراشدين، أو قد تشتمل على طفل أو طفلين يمارسان أعمالاً جنسية، سواء بمشاركة من راشدين في تلك الممارسة، أو بمشاهدتهم لها أو بدون مشاركة أو مشاهدة. وقد تشتمل كذلك على الصور الأكثر انحطاطاً من أنواع الاغتصاب الوحشي الشرجي أو المهبلّي، أو العبودية الجنسية أو مجامعة الحيوانات أو الجنس الفمويّ أو غير ذلك من أشكال الانحطاط ويشمل الأطفال من جميع الأعمار.

وتعمل صور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية على تضخيم ونشر عملية الإساءة أو الاعتداء الجنسي الأصلي الذي تصوره. وبفعلها هذا، فإنها تُفاقم كثيراً من الأذى الذي لحق بالطفل المتعرض للجريمة الأصلية. لذلك فإن صور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية تشكل نوعاً من الإساءة والاعتداء على الطفل، وهي تصوير واقعي لهذا الاعتداء، ونتائج ذلك الاعتداء أصبحت الآن معروفة ومفهومة إلى أبعد الحدود.

وتواجه السلطات مهمة صعبة في التعرف إلى الأطفال الذين يظهرون في الأعمال الإباحية، وفي تحديد أماكن تواجدهم. وحتى إن أمكن التعرف إلى أحد الأطفال الضحايا، فإن فرص التمكن من مساعدته على التعافي من الصدمة التي ألمّت به جرّاء تورطه في بادئ الأمر في الاعتداءات الجنسية، يمكن أن تعود عليه بخطر شديد، إذا ما اعتقد الطفل أن الصور التي التقطت له قد تم حفظها أو تبادلها مع الآخرين، أو توزيعها فيما عدا ذلك.

هل هناك صلة بين الاعتداء الجنسي على الطفل وصور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية؟

هنالك عدة حلقات مترابطة بالغة الأهمية. والشخص الذي بحيازته أعمال إباحية للأطفال هو على الأرجح إما منخرط أصلاً في الاعتداء الجنسي الفعلي، أو أنه في الطريق الذي سيؤدي إلى الاعتداء الجنسي.

وتقول دراسة أجرتها شرطة شيكاغو عام 1984 أنهم اكتشفوا صوراً لمرتكبي الاعتداءات وهم يمارسون فيها الجنس مع الأطفال، وأن هذه الصور التقطها مرتكبو الاعتداءات الجنسية أنفسهم، وذلك تقريباً في جميع الحالات التي أُلقت الشرطة القبض فيها على أشخاص بحيازتهم أعمال إباحية للأطفال. وترى مصلحة الجمارك في الولايات المتحدة أن ما لا يقل عن 80 بالمائة من أولئك الذين يشترون أعمال (أطفال) إباحية يقومون هم أنفسهم بالاعتداء الجنسي الفعلي على الأطفال.

كما يستخدم المعتدون جنسياً على الأطفال أعمالاً إباحية لكل من الراشدين والأطفال وذلك لإقناع الأطفال أن الانخراط في الأعمال الملتقط لها صور أمر "عادي" كما يستخدمونها لتشجيع الأطفال على المطاوعة والإذعان. ويُبرزون صوراً يكون فيها الأطفال قد أرغموا على الابتسام بحيث يمكن الزعم، ولا سيما أمام صغار الأطفال، بأنهم يمارسون نوعاً من "المرح". لذلك فإن الأطفال الذين يتعرضون للاستخدام في أعمال إباحية يتأذون من خلال عملية تبؤ الإحساس هذه.

وقد يعتقد الطفل أنه/أنها عن طريق المشاركة في الأعمال الإباحية قد ارتكب/ارتكبت جرماً مع بيئته على ذلك تتمثل في توافر أعمال إباحية يمكن استخدامها كوسيلة ابتزاز من أجل إرغام الطفل على ارتكاب المزيد من الجرائم الجنسية أو غيرها. وقد يصدق ذلك بصورة خاصة إذا ظهر الطفل في هذه الصور وهو يمارس الاعتداء الجنسي على أطفال آخرين. أو بدلاً من ذلك قد يشعر الطفل بالخوف من أن الشخص الذي بحيازته الصورة قد يُظهرها لوالديّ الطفل أو أصدقائه، ومن شأن ذلك أن يتسبب في قُدر كبير من الإحراج أو البلبلة.

ويتم كذلك استخدام المعتدين جنسياً عملية تبادل الأعمال الإباحية بصورة منتظمة من أجل "إضفاء الصبغة الشرعية والتطبيع" على اهتمامهم الجنسي بالأطفال. ومن خلال مبادلتهم الصور مع الآخرين فإنهم "يبرهنون" لأنفسهم على أن اهتمامهم ونشاطهم أمر طبيعي ويقع ضمن حدود السلوك المقبول.

ما هو حجم أعمال الأطفال الإباحية الموجودة؟ وهل تمثل أحد مشروعات الأعمال الكبرى؟

لا يمكن الحصول على معلومات مؤكدة عن حجم أعمال الأطفال الإباحية الموجودة. ويُحكّم طبيعتها، على وجه التحديد، فإنها إحدى المواد غير المشروعة، ولن يُعلن أحد عن مقدار ما لديه منها أو عن مقدار ما يصنعه منها. إضافة إلى ذلك، فإنه بسبب متانتها وقابليتها للبقاء فإنه لا يكاد يوجد شك في أن قُدرًا كبيراً من أعمال الأطفال الإباحية المتداولة حالياً قد يكون عمرها عشرين سنة. وبالتالي فإن من الصعب استخلاص الاتجاهات الحديثة في ذلك الموضوع.

بيد أن هناك إحصاءات متكررة مؤداها أن قدوم الإنترنت لن يقتصر فقط على افتتاح سوق جديد أخذ في التوسع الهائل لأعمال الأطفال الإباحية، بل أنه يخلق المزيد من الطلب على مواد جديدة منها.

ومن ناحية جوهريّة، فإن إنتاج صور الأطفال الإباحية "صناعة صغيرة" إلى حد بعيد جداً، ويُنتجها الهواة في غالب الأحيان كمنتج ثانوي ناجم عن الاعتداء الجنسي. ولكن ما إن يبدأ تداول الصور حتى يصبح من المحتمل أن تصير إعادة إنتاجها وبيعها وتوزيعها تتم على نطاق دولي، وأن يكون ذلك مربحاً من الناحية المادية. ويقال أن أعمال الأطفال الإباحية في الولايات المتحدة تمثل سوقاً قيمته من 2-3 مليارات دولار سنوياً. وقد جاء في تقرير للجنة الفرعية الدائمة بشأن تحقيقات مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أثناء الجلسة الثانية من اجتماعهم التاسع والتسعين (1986) أن "هناك اعتقاداً واسع النطاق بأن سوق الولايات المتحدة لأعمال الأطفال الإباحية أكثر الأسواق إدراراً للربح في العالم".

وفي 13 إبريل/نيسان من عام 2000، ردت إحدى هيئات المحلفين الكبرى الاتحادية في ولاية تكساس بالولايات المتحدة تجريباً من 87 نقطة ضد خمسة أفراد وشركة "لانديسلايد". فيما يمكن أن يتضح أنه أكبر عملية تجارية منفردة على الإطلاق جرى اكتشافها لأعمال أطفال إباحية. وقد ثبت أن جميع المتهمين مذنبون وحكم عليهم في شهر أغسطس/آب 2001 بالسجن لمدة تتراوح بين 14 سنة والسجن المؤبد.

وكانت شركة "لانديسلايد" ذات رأسمال مقداره تسعة ملايين دولار تعمل عن طريق الإنترنت، وقد أقام أصحابها نظاماً من أجل جمع الاشتراكات الشهرية لمواقع الأعمال الإباحية الجوهريّة بما فيها مواقع صور الأطفال الإباحية. وكانوا يعملون مع شخص روسيّ وأربعة إندونيسيين، وكلهم يعملون خارج بلدانهم الأصلية. وعند تنفيذ عمليات إلقاء القبض عليهم في تكساس، كانت الشركة قد حققت حركة عمل إجمالية مقدارها 1.9 مليون دولار أمريكي. وحتى شهر أغسطس/آب 2001، لم يكن قد تم إلقاء القبض على الإندونيسيين ولا على الروس.

الأشكال "التقليدية" لأعمال الأطفال الإباحية

في مناطق العالم التي لا تتوافر فيها الإنترنت على نطاق واسع، تبقى الأساليب التقليدية في إنتاج وتوزيع أعمال الأطفال الإباحية هي الأسلوب السائد. ورغم الاعتقاد الذي كثيراً ما يتردد، والقائل: أن أعمال الأطفال الإباحية أخذت في الاختفاء كلية مع انطلاق هجمة الصور الرقمية والبيث (التراسل) الإلكتروني، فإن مصلحة الجمارك والتفتيش البريدي في الولايات المتحدة تقول: إن كثيراً من أعمال الأطفال الإباحية التي تستولي عليها لا تزال تحتوي على أشرطة فيديو يتم إعدادها في البيوت، وإن المتعاطين للأعمال الإباحية ما زالوا يعتمدون كثيراً على التبادل عن طريق البريد لأشرطة الفيديو وأقراص الحاسوب. وما برحت أعمال الأطفال الإباحية التي يُعدّها الهواة تمدّ المعتدين على الأطفال وغيرهم من المستغلّين بالصور التي يجمعونها ليس فقط لمجرد إشباع الرغبة الجنسية و"تحديد عمر الطفل"، بل أيضاً كمتطلب عضوية للانضمام إلى شبكات المعتدين جنسياً.

وبالمثل، فإن السوق القديم العهد الذي يتاجر بالمثيرات الجنسية تجاه الأطفال يواصل ازدهاره في العديد من الدول، موسّعاً حدود ما هو متعلق بالأعمال الإباحية وما هو غير متعلق بها، ومتحدّياً بذلك القوانين وقواعد القبول الاجتماعي لهذا الأمر. وتظلّ اللعب والألعاب والكتالوجات والقصص الخيالية المثيرة للشهوة الجنسية ومجلات الصور الرمزية الفكاهية (الكرتون)، الهادفة إلى إرضاء الرغبة لدى بعض الناس في المتعة الجنسية متوفرة في شتى الدول من سويسرا إلى اليابان، وعاملة على إدامة الاعتقاد بأن الأطفال سلعٌ جنسية مشروعة تباع وتشتري.

وكجزء من التقليد الذي يمتد إلى الوراء قروناً، فقد نما استهلاك الأطفال المستغلّين جنسياً لإمتاع الراشدين نمواً سريعاً في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين ليصبح أحد مشروعات الأعمال المزدهرة، وهو بصدد أن يصبح ذا أهمية مركزية متزايدة إلى جانب ازدهاره كصناعة للأعمال الإباحية. وكان معظم الأطفال الذين جرى تصويرهم من الفقّاس والعديد من الولايات المتحدة، وما زال العديد من صورهم متداولاً. وكان بعض الأطفال من الهند والمكسيك وإفريقيا. وشهد النمو في السياحة التي تستغلّ الأطفال جنسياً في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تزايداً في عدد صور الأطفال في آسيا وأوروبا الشرقية تتم إضافته إلى المخزون منها نتيجة لتصوير المستغلّين لجرائمهم وتبادلهم للأدلة. ولا يزال الاحتفاظ بالصور الإباحية وتبادلها، الذي هو أساساً من نشاطات الهواة، مصدراً هاماً لصور استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، إلى جانب مواد يتم إنتاجها تحديداً لغرض الربح التجاري. ولكن في شهر أغسطس/آب 2001، أصدرت دائرة المباحث الجنائية الوطنية بالمملكة المتحدة بياناً يفيد بوجود بعض الأدلة على أن جماعات إجرامية منظمة ربما تكون قد بدأت الآن في الانخراط في إنتاج الأعمال الإباحية التي تستخدم الأطفال، وبيعها.

وبغضّ النظر عن الشكل الذي تتخذه صور الأطفال الإباحية - سواء على الورق أو بالطرق الإلكترونية، وسواء يتم إرسالها بالبريد أو عن طريق الخطوط الهاتفية الرقمية، وسواء أكانت لأغراض الربح التجاري أم بهدف المتعة الشخصية - فإن الجهود تتواصل لتجريم جميع مراحل العملية ابتداءً من الإنتاج ومروراً بالتوزيع وانتهاءً بالحيازة، واعتراض سبيلها ومصادرتها وتتبع آثارها.

لكن يبدو أن هناك شك ضئيل - مع استمرار اتساع امتداد الإنترنت، وفي غياب أية إجراءات للموازنة - في أن الأشكال التقليدية أو المعتادة لأعمال الأطفال الإباحية سوف يحل محلها تدريجياً، أو على الأقل، تدعمها

أنماط مشابهة لتلك التي سبق أن برزت بالفعل في أماكن أخرى. إن اتساع رقعة امتداد الإنترنت، والطلب المستمر على المواد الإباحية الجديدة التي تولدها أعمال الأطفال الإباحية تعني أن أعمال الأطفال الإباحية، التي يجري إنتاجها في أي مكان في العالم، ستجد جمهوراً دولياً لها بسرعة.

ما هي الآثار الأخرى للتقنيات الحديثة على استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية؟

إن كاميرات الفيديو والحاسبات، ومختلف وسائل الاتصال، والقارئات (الماسحات الإلكترونية للصور والنصوص)، والكاميرات الرقمية وما شاكلها من التقنيات أصبحت أرخص ثمناً وأكثر توافراً. وقد يسرت كثيراً من إنتاج صور أعمال الأطفال الإباحية وتخزينها، وجعلت توزيعها على نطاق واسع أمراً ممكناً. غير أن العمليات الجديدة لهذه التقنيات، تجاوزت الأجهزة والمعدات، فعملت أيضاً على تعقيد الجهود الرامية إلى مكافحة أعمال الأطفال الإباحية.

فعلى سبيل المثال كان تعريف عبارة "استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية" في بعض الدول يستند إلى الفكرة القائلة: إنها تشمل الطفل الحقيقي دائماً. أما التقنيات الحديثة، فتسمح بتركيب أو تشكيل صورة الشخص البالغ الراشد لتبدو وكأنها صورة طفل، بل وصل الأمر إلى "رسم" كلي لطفل على الحاسوب بحيث لا يظهر في الواقع أي أطفال حقيقيين في صور الأعمال الإباحية.

ومن شأن الاضطرار إلى التمييز القضائي الدقيق بين الأشكال الحقيقية والمصطنعة لصور أعمال الأطفال الإباحية أن يؤدي إلى الاستخفاف بالقانون. فإذا كان هناك شيء يبدو لبغية الناس وكأنه صور أعمال إباحية للأطفال، فإنه يجب التعامل معها كما لو كانت صوراً إباحية للأطفال.

وقد أعلن المجتمع المتحضر أن تصوير الأطفال ككائنات جنسية أمر غير مقبول. وقد فعل المجتمع ذلك ليس لمجرد الأذى الذي يلحقه عموماً بالأطفال الذين هم ضحاياهم المباشرة، بل أيضاً لأن مشاهدة صور أعمال الأطفال الإباحية قد يؤدي إلى تبلد إحساس الراشدين تجاهها، ويجعل بالإمكان تقبل المجتمع لهذا السلوك الذي هو في الواقع مكروه أو غير مشروع. وقد يؤدي هذا بدوره إلى سلوك مؤذٍ أو مُسيء. ولذلك فإنه يجعل الأطفال في وضع محفوف بالمخاطر. وقد يؤدي كذلك إلى تبلد إحساس الأطفال، وإفسادهم جنسياً بأساليب بعيدة عن اللياقة، وكثيراً ما يعتمد هؤلاء الوحوش الجنسيون استخدام أعمال الأطفال الإباحية لاستدراج الأطفال إلى علاقات تنطوي على الاعتداء والإساءة. ولذلك، وضمن ذلك السياق، فإن كون الصورة حقيقية أو اصطناعية أمر ليس بذي أهمية أو مطابقة لمقتضى الحال.

وفي إطار الجدل حول التقنيات الجديدة واستخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، فإن التأثير الذي أحدثه مجيء الإنترنت على حماية الطفل والاعتداء عليه هو الموضوع السائد.

ولم يحدث قط أن انطلقت تقنية جديدة وتمت بذات الأسلوب وذات المعدل كالإنترنت. فبتكاليف مكالمات هاتفية محلّية اليوم أصبح بإمكان شبكة الإنترنت أن ترسل وتستقبل رسائل بصورة شبه فورية إلى أي مكان حول العالم، وأن تستقبل الصوت والصورة وتبثّها، وأن تقوم بتخزين مقادير لا حصر لها من المعلومات، وعندما يتم توصيل الإنترنت بالتقنية الرخيصة والمتوفرة بصورة فورية مثل الكاميرات والقارئات فإن باستطاعة شبكة الإنترنت تحويل أي بيت أو مكتب إلى عملية نشر لوسائط الإعلام المتعددة كاملة التجهيز.

وخلال أقل من ثماني سنوات تحولت الإنترنت من شبكة مجهولة يتم استعمالها بالدرجة الأولى داخل المجتمع الأكاديمي لتصبح مُنتجاً استهلاكياً على نطاق واسع، وعميق الأثر من حيث إعادة هيكلة العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدول الصناعية، ومن ثم في الدول النامية وإن كان ذلك بصورة تدريجية. وينتشر استخدام الإنترنت اليوم ليشمل أكثر بقليل من 6% من سكان العالم غير أن حوالي 90% من جميع المستعملين موجودون في كبريات الدول الصناعية.

ونظراً للأسلوب الذي يتم به دمج الإنترنت في النظم التربوية، وبسبب السرعة التي يمكن أن يتأقلم الأطفال بها مع التقنيات الحديثة، فإن الأطفال من أسرع جماعات استخدام الإنترنت نمواً على الصعيد العالمي.

ونتيجة لذلك هناك، مخاوف من أن تكون الإنترنت بمثابة مغناطيس للمعتدين جنسياً على الأطفال الذين يقومون بتصيّد الأطفال محاولين اجتذابهم إما إلى إنتاج نوع جديد من أعمال الأطفال الإباحية، أو إلى اجتماعات ولقاءات في عالم الواقع حيث يتعرضون فيها لخطر الاعتداء الجنسي، أو للأمرين معاً.

وقد لاحظت قوات الشرطة في شتى بقاع العالم أن صور الأطفال الإباحية قد انتقلت إلى الإنترنت بصورة رئيسية. وكثيراً ما كانت أعمال الأطفال الإباحية سلعة نادرة يصعب العثور عليها، تتطلب من الزبون أن يمرّ بعدد من المخاطر من أجل الحصول عليها، لكن مع ظهور الإنترنت إلى حيز الوجود لم يعد من الضروري "التردد على أجزاء معينة من المدينة" مع التعرض لمخاطر الانكشاف أو رؤية الشرطة لهم وهم يدخلون إلى أنواع معينة من المتاجر أو يخرجون منها. ولم يعد ضرورياً طلب صور أعمال الأطفال الإباحية بالبريد والمخاطرة بتعريض الاسم أو العنوان أو التفاصيل البنكية للتسجيل. ومع إزاحة هذه الحواجز أو الكوابح، هناك مؤشرات مبكرة على تزايد عدد الأشخاص الذين يتم إغراؤهم بالمشاركة في تجارة أعمال الأطفال الإباحية سواء كزبائن أو كمراكز للمبيعات.

يُمكن المتاجرة بأعمال الأطفال الإباحية، وقد جرت المتاجرة بها فعلاً باستخدام جميع الأنواع الملائمة من التقنية المتوفرة على الإنترنت. وعلى أي حال، هناك ثلاث نقاط رئيسية للدخول في عملية المتاجرة، وهي: الشبكة، ومجموعات الأخبار وغرف المحادثة الإلكترونية.

شبكة عالمية – هذه الشبكة هي مصدر من مصادر أعمال الأطفال الإباحية على الإنترنت لكنها ليست المصدر الرئيسي. وفي دراسة أجرتها جامعة "كورنك" بايرلندا بين شهري يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني عام 1997، كانت صور النشاطات الجنسية لفتيات قاصرات على الإنترنت تأتي، بصورة رئيسية، من اليابان: 73 بالمائة من جميع المواقع مصدرها من اليابان نفسها، ويليهما في الترتيب الولايات المتحدة بنسبة 14 بالمائة، ثم المملكة المتحدة بنسبة 3 بالمائة. وهناك عدد أكبر من المواقع قدّمت صوراً جنسية للأولاد، لكن الدراسة لم تقدم نسباً مئوية مقارنة. وقد جرى إدخال تغييرات للقانون في اليابان بعد تلك الدراسة.

مجموعات الأخبار - تمثل مجموعات الأخبار المصدر الرئيسي لصور أعمال الأطفال الإباحية المتوفرة علناً على شبكة الإنترنت. ومجموعات الأخبار هذه تشبه لوحات الإعلان الإلكترونية حيث يستطيع الأشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة تبادل المعلومات والملفات التي يبعثون بها إلى مجموعة معينة تحديداً، ويدل اسمها عموماً على طبيعة مادة الموضوع.

ويذكر تحليل التقارير المقدمة إلى مؤسسة مراقبة الإنترنت في المملكة المتحدة بأنه يمكن العثور على الجزء الأكبر لصور الأطفال الإباحية في 28 مجموعة أخبار فقط، وأن أصول حوالي نصف هذه الصور موجودة في ثلاث فقط من هذه المجموعات. وحسب بلد المنشأ أو الأصل فقط، ظهر أن الولايات المتحدة تحظى بنصيب الأسد (77 بالمائة)، بينما يقتصر نصيب الدولتين التاليتين لها، وهما المملكة المتحدة واليابان، على 4 بالمائة و2 بالمائة على التوالي، ويبلغ نصيب أوروبا بأسرها 3 بالمائة، و7 بالمائة لمصادر "أخرى"، ومثل ذلك لمصادر "غير معروفة".

هذا وقد أنشأت شركات إنترنت مختلفة، وموَقَّري خدمة إنترنت متنوعين خدمات مناظرة لمجموعات الأخبار يشار إليها أحياناً باسم "مجتمعات الإنترنت" وأصبح العديد من هذه مصادر مستودعات للمواد غير المشروعة.

غرف المحادثة الإلكترونية – هذه الغرف هي الأماكن التي يذهب إليها مرتكبو الاعتداءات الجنسية على الأطفال باحثين عن الأطفال، وساعين أيضاً وراء المتاجرة بأعمال الأطفال الإباحية أو تبادلها أو الحصول

عليها لأغراض أخرى. وفي أحد أيام شهر ديسمبر/كانون الأول عام 1997 حصل الباحثون من مشروع "كوبلين COPINE" على عينات من 55 قنالا على شبكتي "آي. آر. سي. IRC" مختلفتين. وحصلوا على عناوين دلالية إضافة إلى ما مجموعه 518 مشاركا.

وقد نحت المعتدون جنسياً على الأطفال مصطلحاً لأغراض بحثهم عن الأطفال في غرف المحادثة الإلكترونية، يسمونه "تصيد الصقور للفراخ". وهنا يدخل المعتدي جنسياً على الأطفال، إلى إحدى غرف المحادثة التي يعتقد أنه قد يعثر فيها على طفل. ولا يشارك بالضرورة في الحديث الذي يكون جارياً لكنه سيكتفي بدلاً من ذلك بمراقبة المحادثة إلى أن يعثر على شخص يعتقد هو أنه طفل، وقد يكون طفلاً ضعيفاً عرضة للأذى بشكل خاص. وهنا يقوم المعتدي جنسياً بدور "صقر" يحوم حول فريسته "الطفل" ويراقبها.

ومن المعتاد أن يسعى ذلك المعتدي إلى مصادقة الطفل، ربما عن طريق التظاهر، بادئ ذي بدء، بأنه هو نفسه طفل ذو هوايات واهتمامات مشابهة، ثم يحاول إقناع الطفل بالدخول إلى غرفة محادثة ذات خصوصية معينة، حيث يستطيعان هما فقط تجاذب أطراف الحديث. وفي نهاية المطاف يتبادلان عناوين البريد الإلكتروني، وربما عندئذ أرقام الهاتف الخليوي أو النقل من أجل تبادل الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية. ويسعى المعتدي جنسياً على الأطفال إلى استدراج الطفل إلى شبكته، كما أنه قد يشجع الطفل على التقاط صور إباحية له إما لوحده أو مع أصدقائه، وأخيراً قد يتم ترتيب لقاء في عالم الواقع والحقيقة.

ما الذي يتم القيام به لمكافحة انتشار أعمال

الأطفال الإباحية والاعتداء الجنسي عن طريق الإنترنت؟

لا يوجد أساس تم الاتفاق عليه دولياً لتسجيل جرائم قامت فيها الإنترنت بدور بارز. والواقع أن العديد من الأقطار، كلٌّ بمفرده، لا يُعرف بصورة منفصلة الإنترنت كأحد الملامح ضمن أشكال الجريمة الخاصة بها. بل إن البعض لا يقوم حتى بتسجيل ما إذا كان للحاسوب ضلع في حدوث هذه الجرائم.

وكمثال على ذلك، فإنه حتى في الولايات المتحدة ذات الباع الأطول والمجال الأوسع في الخبرة بهذا الميدان، تقوم الوكالات الفدرالية ذات الصلة - وهي مكتب التحقيقات الفدرالي، ومصلحة الجمارك، وخدمات التفتيش البريدية الأمريكية - بإدارة أنظمة الإبلاغ والتقارير المنفصلة والمختلفة الخاصة بكل منها. وقد شرع مكتب التحقيقات الفيدرالي بمبادرة خاصة في رصد ومتابعة اعتداءات جنسية ضد الأطفال على شبكة الإنترنت في عام 1995. وقد تلقت المبادرة التي أطلق عليها اسم "حملة الصور البريئة" تمويلاً خاصاً من الكونغرس. وكما يدلّ عليه الاسم، فإن الحملة تركز بشكل خاص على استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية وإن كانت أيضاً تُقحم نفسها في قضايا المراهقة الجنسية عن طريق الإنترنت.

ويقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي بنشر أرقام إجمالية لجميع صنوف الجرائم الجنسية ضد الأطفال التي تتم من خلال الإنترنت، وبيانات حول عدد التحقيقات التي تنخرط فيها. وليس بالإمكان التفرقة بين الاعتداءات المتعلقة بأعمال الأطفال الإباحية المتوفرة على الإنترنت، والأنواع الأخرى كحالات الجرائم الجنسية ضد الأطفال التي تتم من خلالها، لكن هناك اعتقاداً بأن الأكثرية تتعلق بأعمال الأطفال الإباحية. وهناك عدد لا يستهان به وهو ما يسمّى قضايا "المسافرين" حيث يضيع الطفل بعد اتصاله مع شخص غريب على الإنترنت. وفي عام 2000، بلغ عدد قضايا "المسافرين" ثلاثمائة قضية من بين 1541 تحقيقاً جرى الشروع فيها. وتظهر الأرقام زيادة مطردة في عدد التحقيقات التي جرى البدء فيها، والإدانات التي تم الحصول عليها من 96 تحقيقاً و 13 إدانة في عام 1995، إلى 1541 تحقيقاً و 214 إدانة في عام 2000.

وقد انخرط مفتشو مصلحة التفتيش البريدي في الولايات المتحدة، على نطاق واسع، في تحقيقات الاستغلال الجنسي للأطفال وأعمال الأطفال الإباحية منذ عام 1997. ومنذ سنّ القانون الاتحادي لحماية الطفل - 1984، قام المفتشون البريديون بتحقيقات أدت إلى عمليات اعتقال لأكثر من 3300 متحرّش جنسياً بالأطفال ومتعامل بالأعمال الإباحية للأطفال.

ومنذ شهر أغسطس/آب 1997، كان "مركز التهريب عبر الإنترنت التابع للجمارك (سي 3)" يمثل القاعدة التنظيمية الرئيسية لمصلحة الجمارك في الولايات المتحدة الأمريكية المنوط بها العمل ضد المتعاطين بالأعمال الإباحية للأطفال. ويعمل هذا المركز بالتعاون وثيق مع المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. ومنذ اليوم الأول من شهر يناير/كانون الثاني عام 2000، قام المركز بمراجعة ما يزيد عن عشرة آلاف معلومة سرية حول أعمال الأطفال الإباحية على الإنترنت مع مراجعة ما يقارب 1100 معلومة سرية جديدة كل شهر، أو زهاء 300 معلومة في الأسبوع. وخلال عام 2000، حقّرت هذه المعلومات إجراء أكثر من 220 تحقيقاً.

وقد أشار مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن الجرائم التي حصلت ضد الأطفال على الإنترنت في الولايات المتحدة آخذة، على ما يبدو، في التزايد بمعدل 10 بالمائة سنوياً. ومن المحتمل جداً أن ما ينطبق على الولايات المتحدة ينطبق أيضاً على أجزاء كثيرة من العالم مع استمرار مستوى استخدام الإنترنت في الصعود.

ولعل أبرز ملامح إجراءات الشرطة ضد المتعاطين بأعمال الأطفال الإباحية في الولايات المتحدة هو المدى الذي يذهب إليه تطبيق القانون في استخدام العمليات "اللاسعة"، حيث يذهب رجال الشرطة بصورة سرية وينصبون فخاخاً للمخالفين (للمعتدين). وفي بعض الدول، ونتيجة للقوانين المحلية للإيقاع بالمعتدين والمخالفين، فإن أعمالاً كهذه تتراوح ما بين النوع المستحيل أو النوع الصعب جداً القيام به. غير أنه بسبب لجوء مرتكبي الاعتداءات والمخالفات من خلال الإنترنت إلى مزيد من الاستعانة بالتشفير عن طريق استخدام الرموز وما إلى ذلك من تقنيات ذكية أخرى لإخفاء جرائمهم وآثارهم، فإن على قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم محاولة العثور على أساليب جديدة واستباقية داعمة لمقاومة أعمالهم.

وليس هناك من دولة كالولايات المتحدة في تقديم بيانات شاملة عن هذه الأنواع من الجرائم، وإن كان أحد التقارير الحديثة كشف عن بيانات تُظهر عدد "حالات أعمال الأطفال الإباحية المعروفة أو التي تم التبليغ عنها" للعام 1997 والعام 1998 في ألمانيا (3370 حالة)، وفي أيرلندا (4 حالات)، وفي سويسرا (449) وفي هنغاريا (13)، وقد أثبت هذا البحث أنه كانت هناك في المملكة المتحدة بين 1996-1998 (723) ملاحقة قضائية لإنتاج أو توزيع أو حيازة أعمال أطفال إباحية بمعدل إدانة يصل إلى 73.5 بالمائة منها.

مثال على العمل: نادي أرض العجائب وعملية الكاندرانية

بدأت "عملية الكاندرانية" في الولايات المتحدة في شهر إبريل/نيسان 1996. وتطورت بسرعة إلى أكبر عملية في تاريخ الملاحقات الشرطية الدولية. والعملية جديرة بتناولها بشيء من التفصيل لأن هناك العديد من الدروس بالغة الأهمية التي يجب أن يتم تعلّمها منها.

لقد ذهبت فتاة عمرها عشر سنوات لقضاء نهاية الأسبوع في بيت صديقة لها. وخلال نهاية الأسبوع قام والد الصديقة (ر) بأخذ الفتاة إلى الغرفة التي كان يحتفظ فيها بحاسوبه. وكانت هناك كاميرا متصلة بالجهاز. واعتدى (ر) على الفتاة جنسياً مع تصوير حيّ بالكاميرا، مستمداً التعليمات عن طريق الإنترنت حول ما يجب أن يفعله مع البنت بعد ذلك، من أعضاء آخرين مما يُسمى "نادي الأوركيد" الذين كانوا قد دخلوا على الخط وأخذوا يتفرون. وجرى تسجيل الصور على حاسوب (ر) وقام هو بتقديمها إليهم في إحدى غرف المحادثة الإلكترونية مقابل حصوله منهم على سلعة مماثلة.

وبعد بضعة أسابيع ألقى القبض على (ر) للاشتباه به في التحرش جنسياً بطفل/طفلة آخر/أخرى واستجوبته الشرطة حول اتصالاته الأخيرة مع الأطفال ونتيجة لذلك تمكنت الشرطة من الاتصال بوالدة الفتاة ابنة العشر سنوات لتحذيرها من أن ابنتها كانت قد أقامت مؤخراً في بيت شخص مشتبه بتحرشه بالأطفال. وتحدثت الأم إلى ابنتها وأحسّت بوقوع أمر غير سليم. وتمكنت الأم في النهاية من إقناع ابنتها بالكشف عما كان قد حدث وأبلغت ذلك للشرطة المحلية التي ذهبت بدورها إلى بيت (ر) واستولت على حاسوبه.

وحكم على (ر) بالسجن مائة عام على جريمته كما حكم على اثني عشر رجلاً آخر في مناطق أخرى من الولايات المتحدة بالسجن بسبب دورهم في نادي الأوركيد.

غير أن حاسوب (ر) أظهر اتصالات مع ثلاثة رجال في المملكة المتحدة وكان أحدهم (ب) يعمل مستشاراً في شؤون الحاسوب ويقطن في مقاطعة سسيكس. وزارت شرطة سسيكس منزله، واستولت على حاسوبه، وشرعت في كشف خيوط أدلة وجود نادٍ آخر أكثر امتداداً كان يحوي في عضويته 180 شخصاً في شتى أنحاء العالم. وكان اسم ذلك النادي "نادي أرض العجائب". وهو يتمتع بدرجة عالية من التنظيم مع وجود رئيس، وأمين، ولجنة إدارية، وإجراءات للتدقيق في هويات الأعضاء الجدد، وخمسة مستويات للأمن محسوبة من أجل إبعاد العيون غير المرغوب فيها عن الاطلاع على نشاطات أعضاء النادي. واستعمل النادي على نطاق واسع كلمات سرّ معقدة إلى جانب استخدام تقنيات التشفير. وقد وجدت في الحاسوبات التي استولت عليها الشرطة لاحقاً مواد مشفرة، لم تُرها الشرطة أبداً ولا جرى إبرازها في المحكمة نظراً لاستحالة فك أغاز شيفرتها.

وتمكنّت الشرطة من التعرف على صور 1263 طفلاً من مختلف فئات الأطفال، ولم يكن بالإمكان العثور على أماكن وجود سوى عدد قليل منهم منذ ذلك الحين. وبلغ مجموع ما وقع في أيدي الشرطة من صور الأطفال الإباحية ما يزيد عن (750.000) صورة، وحوالي 1800 ساعة من المواد والعروض المسجلة على أشرطة الفيديو الرقمية التي تبين الاعتداءات الجنسيّة على الأطفال. وبلغ عدد الصور المنفردة الموجودة على آلة أحد الأفراد أكثر من 180 ألف صورة. أما الرجال الذين أُلقي القبض عليهم فكانوا، في الواقع، يتمتعون بمستوى علمي جيد، ومستخدمين في سلسلة عريضة من المهن، لكن الأغلبية العظمى كانت تتألف من رجال يعملون كثيراً في مجال الحاسوب أو الإنترنت.

ومن أجل التمكن من الانضمام إلى النادي، على العضو المرشّح أن يُنتج عشرة آلاف صورة جديدة إباحية للأطفال. وعندما يصبح عضواً، فإنه يمكن أن ترتفع مرتبته عن طريق العثور على أطفال جدد للاعتداء جنسياً عليهم مع تقديم صور جديدة كدليل على ذلك.

وفي المملكة المتحدة جرى التعرف على عشرة أعضاء في النادي والقبض عليهم وحكم على تسعة منهم. واعتاد أحدهم وهو (س) الاعتداء جنسياً على الأطفال في بثٍ حيٍّ مباشرة على الإنترنت مستمداً تعليماته من أعضاء آخرين. وكان يدعو البعض من الأعضاء في المملكة المتحدة للحضور إلى بيته في شمال إنجلترا لمقابلة الأطفال الذين كان يطلق عليهم لقب "نجوم" أفلامه. وأُلقي القبض على (س) وحوكم على أفراد، وحكم عليه بالسجن اثني عشر عاماً. ومن بين الثمانية الآخرين الذين تم القبض عليهم أقدم واحد على الانتحار. ومن بين الـ 107 أشخاص الذين أُلقي القبض عليهم في مختلف أنحاء العالم، يسود الاعتقاد بأن ثمانية انتحروا مفضلين ذلك على مواجهة المحاكمة. وفي الحقيقة، كان من بين هؤلاء شخص (هـ) ربما كان الأرجح أنه لن يقدم أبداً للمحاكمة لأن الشرطة كانت عاجزة عن فك الرموز على جهازه، ورؤية ولو حتى صورة واحدة غير مشروعة.

وتم الاتفاق من خلال الإنترنت على ضرورة قيام شرطة المملكة المتحدة بالتنسيق لعملية شرطية على صعيد العالم بأسره ستكون ضرورية للقبض على أعضاء نادي أرض العجائب وإغلاقه وتصفيته.

وقام الإنترنت بالدعوة لمؤتمر تمهيدي. ومن المعلومات الموجودة في حيازة شرطة المملكة المتحدة، توصل الإنترنت إلى حلقات أو مفاتيح تُفصي إلى مشبوهين من 46 دولة أمكن التعرف على أسمائهم. ودعا الإنترنت إلى مؤتمر تمهيدي يشتمل على 15 دولة فقط من تلك الدول⁽²⁾. وتم الاتفاق على أن تقوم جميع قوات الشرطة المشاركة بتنسيق عمليات انقضاضها على عناوين المشبوهين لتقليص الفرصة المتاحة أمام المشبوهين في احتمال تحذيرهم لزملائهم من أعضاء النادي، الذين يمكنهم عندها إتلاف الأدلة أو إخفاؤها. وتحدّد الوقت بالساعة 4 بتوقيت غرينتش يوم الثاني من سبتمبر/أيلول 1998. وقبل أن يحين موعد بدء العملية مباشرة، انسحبت هولندا وكندا تاركتين ثلاث عشرة دولة هي: الولايات المتحدة، وإنجلترا/ويلز،

وفرنسا، وبلجيكا، وفنلندا، والنرويج، واسكتلندا، والسويد، وإيطاليا، والبرتغال، والنمسا، وألمانيا وأستراليا. وتصرّفت الشرطة الهولندية لاحقاً وألقت القبض على المشبوهين الذين تمّ التعرف عليهم فيها. أما كندا فلم تقم بذلك.

ومن بين الـ 107 الذين تمّ القبض عليهم أصلاً، تمت بحلول منتصف عام 2001، إدانة 50 منهم على الصعيد العالمي، وما زال 22 ينتظرون المحاكمة بينما انتحر ثمانية أشخاص، وبقي 27 شخصاً لم يُعرف وضعهم.

وكانت النتائج القضائية متفاوتة في جميع أنحاء العالم. حيث تفاوتت الأحكام في القضايا وهناك بعض أدلة توحى بأن السلطات القضائية لم تستوعب بقدرٍ كامل خطورة بعض القضايا المطروحة أمامها.

هل هناك آخرون منخرطون في مكافحة

استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية أو في حماية الأطفال؟

هناك أنواع متعددة من مبادرات المجتمع المحلي ذات أهمية إما في التعرف على مصادر أعمال الأطفال الإباحية، أو حماية الأطفال من الاعتداء جنسياً عليهم على الإنترنت. إن "الخطوط الساخنة" أو "خطوط المعلومات السريّة" أخذة في الشيوع بشكل متزايد في الدول التي تستخدم مستويات عالية من الإنترنت. وهذه آليات تسمح للأشخاص الذين عثروا على ما يظنون أنه مادة غير مشروعة على الإنترنت من أجل الإبلاغ عنها. وإذا ما اتفق المحققون على احتمال أن ترى المحكمة أن تلك المادة غير مشروعة، فإنهم سيعملون على إزالتها من أجهزة الحاسوب "الخادم" الموجودة داخل دولهم. وعلى العموم سيصار إلى إشعار الشرطة، التي ستحاول الوصول إلى الناشر وإذا كان منشأ المادة يقع خارج منطقتها أو دولتها، فسوف تُمرّر الشرطة التقرير إما مباشرة أو من خلال الإنترنت.

أما الوضع المحدد بدقة للخطوط الساخنة أو خطوط المعلومات السريّة وأساليبها في العمل فتتوقف إلى حد بعيد على المصدر الذي جاء منه الدافع الأصلي للخط الساخن. وفي بعض الدول، كالمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، على سبيل المثال تعمل الخطوط الساخنة بصورة جدّ وثيقة مع الشرطة. ففي المملكة المتحدة، تعتبر حيازة أعمال الأطفال الإباحية جريمة، ولكن إذا جرى إشعار موثّق خدمة الإنترنت بوجود مواد من هذا القبيل على برامجها وقام بمحوها فوراً، فإن الشرطة عندئذ لن تلاحقه قضائياً. وهكذا فإن الخط الساخن في المملكة المتحدة؛ أي مؤسسة مراقبة الإنترنت، يقدم خدمة بالغة الأهمية لصناعة الإنترنت التي تمولّ عمله.

وقد شكلت الخطوط الساخنة وخطوط المعلومات السريّة عبر العالم اتحاداً أطلقت عليه اسم "إنهوب INHOPE": "خطوط الإنترنت الساخنة لأوروبا. وقد مولّ خروج هذا الاتحاد إلى حيز الوجود، برنامج داقتي التابع للمفوضية الأوروبية. غير أنه الآن مفتوح للخطوط الساخنة من أية بقعة على الكرة الأرضية. وهناك خمسة عشر عضواً من اثنتي عشرة دولة. كما أن هناك أعضاء آخرين في سبيلهم إلى التشكل حسيماً هو معروف. أما أعضاء اتحاد "إنهوب" الحاليون فهم أستراليا والنمسا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وإذا ما أخذنا في الحسبان الطابع عبر الحدودي للإنترنت و"تجارة" استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية على الإنترنت، فإن التنسيق والتعاون عبر الحدود الدولية من جانب أولئك الذين يكافحونها أمر ذو أهمية حيوية فعلاً.

وهناك عدد من المبادرات، التي تتخذ من المجتمعات المحلية قاعدة لها، تقوم بأعمال تثقيفية وتوعوية لمساعدة الأطفال والآباء والأمهات والمعلمين وغيرهم من "القائمين على الرعاية" لاستخدام شبكة الإنترنت بأسلوب مأمون، وللضغط على هذه الصناعة بعمل المزيد. وتشمل هذه الفعاليات مجموعات قواعد للنصح، مصممة لمساعدة الأطفال على البقاء في أمان، وتعلّم الناس أن "الخطر من الغرباء" قضية موجودة في العالم الافتراضي بقدرٍ ما هي موجودة في العالم الحقيقي.

ثمة دور آخر أخذته منظمات المجتمع المحلي على عاتقها ويتعلق بالضغط من أجل إحداث تغيير تشريعي أو تقديم دعم لأولئك الذين يطالبون بتغييرات تخدم مصلحة الأطفال على أفضل وجه. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أدى ذلك إلى تشكيل ائتلاف "سي. إتش. آي. إس" بمعنى "ائتلاف المؤسسات الخيرية للأطفال لأجل السلامة من الإنترنت" ويتألف من جميع المنظمات الرئيسية الداخلية الاحترافية للعمل على تحقيق رفاه الأطفال في المملكة المتحدة.

وشكلت صناعة الإنترنت أيضاً جزءاً من الجدل حول استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، وسلامتهم على الإنترنت والرد على ذلك. أما الوضع الأساسي لعدد كبير من موقري خدمة الإنترنت فوضع في غاية البساطة: إنهم لا يسمحون إلا للأشخاص الذين بلغوا سن الرشد القانوني بالانضمام إلى خدماتهم. وبناءً عليه، فإذا كان هناك أي أشخاص قاصرين بالمعنى القانوني يستعملون خدماتهم، فلا بد أن ذلك يعود إلى انضمام شخص بالغ راشد مسؤول إلى الإنترنت، وفتحه حساب فرعي لهم على اشتراكه. ويعتبر صاحب حساب الاشتراك الرئيسي المسؤول الأول عن أي شيء يحدث لمستخدم الحساب الفرعي. ويتوقع موقرو خدمة الإنترنت من الشخص البالغ الراشد المسؤول أن يكون أحد والدي الطفل، أو معلمه، أو الولي الشرعي له. غير أن قلة منهم تعد إلى تحديد ذلك المسؤول بالفعل أو طلب إشهار علاقته، وأقل من ذلك بكثير يتم التحقق منه.

وفي عالم مثالي، لن يسمح الآباء والأمهات لأبنائهم باستخدام الإنترنت إلا إذا كانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن أطفالهم يعرفون عن مخاطر الإنترنت، وكيفية تقاديها أو التعامل معها. لكن هذا العالم ليس عالمياً مثالياً؛ إذ قد يجهل بعض الآباء والأمهات هذه المخاطر، أو يعجزون عن نقل الرسائل الصحيحة لأبنائهم. كما أن هناك العديد من الأطفال أكثر معرفة بكثير من جوانب الإنترنت والحاسوب من آباءهم وأمهاتهم. وفي الوقت ذاته، فإن الضغط شديداً للحصول على اتصال عن طريق الإنترنت لأسباب تعليمية وغيرها، لدرجة أن الآباء والأمهات يشعرون بأنهم ملزمون بتوفير ذلك بغض النظر عن العواقب.

وهذه الحقائق معروفة جيداً لدى أوساط صناعة الإنترنت، ومع ذلك، فلا تقوم أية شركة باختيار مدى معرفة الآباء والأمهات بأمن الإنترنت قبل الموافقة على السماح لهم بفتح حسابات اشتراك بالإنترنت، يستطيعون تمريرها لأبنائهم.

وقد جرى تطوير برامج تعليمية وأخرى للتوعية من قبل بعض موقري خدمة الإنترنت، وأقسام أخرى من الصناعة. وكثيراً ما يتم ذلك بدعم مالي أو غير مالي من جانب الحكومات. ويوفر غالبية موقري خدمة الإنترنت المسؤولين المشورة والتوجيه عن طريق الإنترنت لكن نادراً ما يوفرون ذلك خارجها. وهذا أمر مدعاة للأسف لأن العديد من الآباء والأمهات قد يشعرون بمزيد من الارتياح بقراءة نصائح الأمن على الورق. وهناك بعض موقري خدمة الإنترنت لا يقدمون شيئاً، أو يقدمون شيئاً زهيداً جداً من النصح والإرشاد لا عن طريق الإنترنت ولا خارج نطاقها.

ويوفر بعض موقري خدمة الإنترنت برمجيات "للرقابة الوالدية" تسمح للآباء والأمهات بالسيطرة على الدخول إلى بعض أجزاء الإنترنت أو كلها، بل حتى والسيطرة على مقدار الوقت الذي يستطيع الطفل قضاءه في استخدام الإنترنت. ولا يوجد من هذه البرمجيات ما بلغ مرتبة الكمال، وعلى الآباء والأمهات أن لا يروا فيه بديلاً عن النصائح السديدة لأبنائهم والإشراف الملائم عليهم. كما ظهرت مبادرات جديدة أيضاً في ميدان تقييم المعلومات وتنقيتها من المعلومات الضارة.

وقد ظهر، في فترة أحدث، التطور الجديد المسمى "بالحدائق المسورة". وهذه، على العموم، خدمات تجارية تفتح المجال للوصول إلى جزء من الإنترنت فقط، وتحدد مجال التفاعل بالنسبة للمشاركين المعروفة هوياتهم جيداً بحيث يمكن التخلص من إساءة استخدام عباءة عدم الكشف الظاهري عن الهوية.

كما أن موقري خدمة الإنترنت أنفسهم قد طوروا بدورهم معاييرهم للممارسة وذلك عن طريق اتحاداتهم المهنية الوطنية، على وجه العموم. ويشترط هؤلاء توافر معايير أساسية، ويقتصرون عموماً على تعزيز القوانين الوطنية فقط، لكنهم قلماً يتجاوزون ذلك من أجل إقامة مقاربات أو سياسات مشتركة مفصلة.

وقد تصرفت الحكومات هي الأخرى. والوسيلة الدولية الأولية الهادفة لمعالجة استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية والاعتداء الجنسي عليهم عبر الإنترنت هي آلية مجموعة الثماني الكبار (مجموعة الدول السبع الكبرى إضافة إلى الاتحاد الروسي) التي أقامت مجموعة فرعية شرطية خاصة بالتصدي لجرائم الحاسوب المبنية على الإنترنت. ومن المحتمل أن تصبح مطاردة جامعي أعمال الأطفال الإباحية وموزعيها أمراً ذا أهمية ثانوية، أو غير ذي صلة بالموضوع إلا إذا أدى أو أشار مباشرة إلى الاعتداءات الجنسية النشطة الجارية في الوقت الراهن.

وضمن آلية مجموعة الثماني الكبار، أخذت مختلف قوات الشرطة تحاول الاتفاق على بروتوكولات وإجراءات مشتركة، مثل الإجراءات الخاصة باسترجاع الأدلة أو تخزينها، والرد على طلبات الحصول على المعلومات، وجمع التفاصيل الهامة والدقيقة الأخرى لأي تحقيق جنائي.

كما كان هناك حافز لعدد من الدول بسبب نشوء ظاهرة استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية على الإنترنت لإعادة النظر في قوانينها وتأتي فنلندا واليابان وإيطاليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ضمن هذه الفئة. كما حاولت حكومات أخرى السيطرة على سبل الوصول إلى الإنترنت في دولها، واستخدمت رغبة نابعة منها في إبقاء وضع هذه المادة مفتقراً إلى الاستقرار كجزء من مبررات قيامها بتلك السيطرة.

ويقدم الاتحاد الأوروبي أموالاً للأبحاث حول مسائل سياسة الإنترنت، ومن أجل تطوير موارد جديدة للتعاطي مع القضايا التي يثيرها الاتحاد. ويشمل ذلك نشاطات عبر سلسلة عريضة من العناوين، مثل انتشار خطوط ساخنة جديدة ومشروعات لتتقية المعلومات وتصنيفها وتقييم وزيادة التوعية.

وقد جرى عقد العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية حول موضوع مكافحة استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية بما في ذلك الاجتماع العام متعدد القطاعات، الذي عقد في فيينا في شهر سبتمبر/أيلول عام 1999⁽³⁾.

إذن هل حدث أي تقدم منذ المؤتمر العالمي الأول عام 1999؟

أدى المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي عُقد بمدينة استوكهولم عام 1996 إلى إثارة موجة من الإجراءات الرئيسية ضد استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وجاءت عملية أرض العجائب تقديراً لما تم إنجازه وتذكيراً بما لا تزال الحاجة تدعو إلى القيام به.

وقد قدم المؤتمر العالمي في فيينا عام 1999 حافزاً خاصاً للنضال ضد استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية عبر الإنترنت. أما على الصعيد الدولي، أيضاً فقد قامت آلية مجموعة الثماني الكبار، والشرطة الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي جميعها بتعزيز الأطر الدولية القانونية التي توطد وتطور إجراءات مؤتمر استوكهولم.

وتزامنت الفترة منذ مؤتمر استوكهولم مع زيادة كبيرة في توافر أعمال الأطفال الإباحية، لكن هذا يعود، بدرجة كبيرة جداً، إلى ظهور الإنترنت كقناة عالمية مهيمنة من أجل الحصول على هذه الأعمال الإباحية وتوزيعها. لقد كان تطور شبكة الإنترنت كوسيلة إعلام واتصال على نطاق واسع في بواكير الأيام الأولى للشبكة عندما انعقد مؤتمر استوكهولم.

لذلك فإن المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يتيح للمجتمع الدولي فرصة هو بأشد الحاجة إليها لتقييم ما تم إنجازه. وربما كان الأهم من ذلك يتمثل في أن هذا المؤتمر يوقر أيضاً منبراً عالمياً يستطيع منه المجتمع المتحضر أن يعيد تكريس نفسه لوضع حد لاستخدام الأطفال في الأعمال الإباحية، والقضاء بالتالي على الاعتداءات الجنسية على الأطفال، التي تنشأ عن هذه الأعمال الإباحية.

(1) تستند هذه الخلاصة إلى ورقة "استخدام الأطفال في الأعمال الإباحية"، وهي واحدة من ست أوراق موضوعية جرى إعدادها كقراءة مرجعية للمشاركين في المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي سينعقد في يوكوهاما في اليابان خلال المدة من 17-20 ديسمبر/كانون الأول 2001. وقد جاءت هذه الورقة التي أعدها "جون كار" بتفويض من لجنة التخطيط الدولي للمؤتمر، التي تتألف من حكومة اليابان واليونيسف ومنظمة الحملة الدولية للقضاء على دعارة الأطفال واستخدامهم في الأعمال الإباحية والمتاجرة بهم، وتآلف المنظمات غير الحكومية لدعم اتفاقية حقوق الطفل. لاحظ أن جميع الإحالات إلى البحوث والوثائق المرجعية الأخرى موجودة في الورقة الرئيسية.

(2) من الدول التي لها أعضاء تم التعرف عليهم في نادي أرض العجائب، شاركت الدول الأربع عشرة التالية في عملية الكاندرائية وهي: أستراليا والنمسا وبلجيكا وإنجلترا/ويلز، وفنلندا، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج والبرتغال واسكتلندا والسويد والولايات المتحدة (وشاركت هولندا في وقت لاحق). أما الدول الاثنتان والثلاثون فكان لها أعضاء في نادي أرض العجائب لكنها لم تشارك في عملية الكاندرائية وهي: البرازيل وكندا وتشيلي وكرواتيا وقبرص وجمهورية التشيك والدانمارك وجمهورية الدومينيكان وإيرلندا ومصر واليونان ونيوزيلندا وعمان وباكستان وهندوراس والهند وإندونيسيا وإسرائيل واليابان وكوريا وماليزيا ومالطا والبيرو والفلبين وبولندا وروسيا وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب إفريقيا وإسبانيا وسويسرا وتركيا. إضافة إلى ذلك، كان هناك عشرة أعضاء تم التعرف على هوياتهم ولم يكن ربطهم بأي بلد بعينه ممكناً.

(3) يمكن مشاهدة كامل تقرير المؤتمر على الموقع www.stop-childpornog.at